برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ٢٠٠٠/٥/١٩

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2000/4/3
18 April 2000
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش

الموجز

تقوم استراتيجية **البرنامج** للفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ على أساس خبرته الماضية ومبادئ "تحفيز التنمية". وقد وضعت هذه الاستراتيجية بناء على عملية تشاورية استغرقت ستة أشهر وشملت عددا كبيرا من ممثلي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمستفيدين. وقد تزامنت عملية وضع المخططات الاستراتيجية القطرية هذه ونسقت مع إطار المساعدات الإنمائية المنتظر من الأمم المتحدة لبنغلاديش، ومع خطط شركاء التنمية الآخرين.

والاستراتيجية المقترحة موجهة إلى ٣٠ مليونا من أشد الناس فقرا في بنغلاديش (نحو ستة ملايين أسرة) وبخاصة نحو انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمن لديهم. ففي كل سنة، توجه التدخلات القائمة على الأغذية والتي يساندها **البرنامج** إلى نحو أكثر من نصف مليون من أشد الأسر فقرا، وعلى الأخص أكثر أعضاء هذه الأسر ضعفا ممن يستطيعون الاستفادة كثيرا من تحويلات الأغذية المباشرة. وتتوقع الاستراتيجية أيضا إحداث تأثير على نظام المساعدات الغذائية الشاملة لبنغلاديش من خلال تحليل سياسات هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها ودعوة "تحفيز التنمية" إلى التركيز على التدخلات بالأغذية.

وتتوقع الاستراتيجية أن تذهب موارد **البرنامج** من الأغذية ومن البنود غير الغذائية إلى الأنشطة البرامجية التالية:

(أ) **تنمية المجموعات الضعيفة**: سيقتصر هذا المنهج الذي سيطبق على جميع أنحاء بنغلاديش مع الاهتمام بأشد المناطق حرمانا، على التركيز على النساء الفقيرات وتحقيق الأولويات أرقام ١ و٢ و٣ لوثيقة "تحفيز التنمية" بصفة أساسية. وبالإضافة إلى نجاح المشاركة مع المنظمات غير الحكومية حول خلق أصول وتنفيذ أنشطة مولدة للدخل، فإن هذا **البرنامج** الفرعي سوف يشكل مشاركة مع برنامج التغذية القطري في مجالات مختارة، وسوف يعتمد بصورة متزايدة على تدعيم دقيق القمح بالعناصر الغذائية الدقيقة لزيادة التأثير الغذائي لتحويلات التغذية.

(ب) **الأمن الغذائي المتكامل**: سيستهدف هذا النشاط المجموعات المحلية الضعيفة والأفراد الضعفاء في أشد المناطق حرمانا من الأمن الغذائي والمناطق المعرضة للكوارث. وسوف تقوم الأنشطة على احتياجات وقدرات الجوعى والفقراء، وعلى الأخص النساء. وسوف تشارك المجتمعات المحلية ومجموعات المستفيدين في تخطيط هذه الأنشطة وتنفيذها. وسيكون الأمن الغذائي الأسري والاحتياجات التغذوية للأسر هي العامل الرئيسي في تقرير اختيار الأنشطة التي ستحصل على دعم في منطقة ما. وتركز الأنشطة المتعلقة بالتغذية على الأولوية رقم ١ من وثيقة "تحفيز التنمية"، بينما تركز الأنشطة الأخرى في هذا **البرنامج** الفرعي على الأولويتين ٣ و٤.

(ج) **التنمية الريفية**: من المنتظر أن يحصل الدعم الذي يقدمه **البرنامج** لأنشطة الغذاء مقابل العمل في برنامج الحكومة الحالي للتنمية الريفية على قدر أقل من الأجر في شكل أغذية وعلى زيادة عنصر الأجر النقدي. وسيتم تخطيط الأنشطة وتنفيذها – والذي يشارك فيها الرجال والنساء من المستفيدين على السواء – من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية، التي ستقيم رابطة بين العمال وبين أسرهم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وسوف يحصل المستفيدون على تدريبات على التغذية الأساسية بالإضافة إلى التدريبات الفنية، كما سيتلقون تدريبات تمكنهم من "الالتحاق" بأنشطة التنمية الأخرى. وسوف تركز أنشطة هذا **البرنامج** الفرعي على الأولويتين ٢ و٣ من وثيقة "تحفيز التنمية". ومن المنتظر تحويل بعض أنشطة التنمية الريفية تدريجيا إلى **البرنامج** الفرعي للأمن الغذائي المتكامل، وأن ينتهي الدعم الذي يقدم للتنمية الريفية في عام ٢٠٠٣.

وسوف تكون هناك مساندة لتنفيذ هذه الاستراتيجية من:

الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع الجهات المانحة الثنائية؛

إدخال برنامج لتدعيم دقيق القمح وإنتاج أغذية مخلوطة؛

البرمجة المشتركة مع الجهات الحكومية اللامركزية والشركاء من المنظمات غير الحكومية؛

تنظيم المكتب القطري على أساس مناطق محددة.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير إقليم آسيا وأوروبا الشرقية (OAE): Ms J. Cheng-Hopkins رقم الهاتف:066513-2209

منسق عمليات بنغلاديش (OAE): Ms A. Asrat رقم الهاتف:066513-2260

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري

١- رغم التقدم الاقتصادي والاجتماعي الملموس الذي حققته بنغلاديش خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية، فمازال جزء كبير من سكانها الذين يتزايدون بسرعة يعاني من نقص الأغذية والتغذية بشكل خطير.

٢- فقد زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة منتظمة من ٣,٤ في المائة تقريبا في عام ١٩٩١/١٩٩٠ إلى ما يقرب من ٦ في المائة في الفترة ١٩٩٦/ ١٩٩٧-١٩٩٨/١٩٩٧ (ثم انخفض انخفاضا طفيفا إلى ٥,٢ في المائة تقريبا في ١٩٩٨/١٩٩٩). ولكن مع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الذي يقدر بنحو ٣٦٠ دولارا (١٩٩٧) تعتبر بنغلاديش واحدة من أشد بلدان العالم فقرا.

٣- وزاد إنتاج حبوب الأغذية بأكثر من الضعف منذ عام ١٩٧٢، بمعدل زيادة سنوية نسبتها ٣,١ في المائة (وإن كانت قد انخفضت إلى ٢,٨ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩). ومع ذلك، فإن الإنتاج لا يكفي لتلبية الطلب الفعال، ناهيك عن الاحتياجات الكلية من الأغذية. وتساعد الواردات التجارية والمعونات الغذائية في سد هذا العجز، ولكن حتى مع ذلك، يظل نحو ٣٠ مليونا من سكان بنغلاديش يستهلكون أقل من ٨٠٠ ١ سعر حراري في اليوم.

٤- وانخفضت خصوبة المرأة من ٦,٤ طفل إلى ٣,٩ طفل، ولكن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذي يقدر بنحو ١٢٦ مليون نسمة خلال الـ ٣٥ عاما المقبلة. وحتى من الآن، فإن بنغلاديش هي أشد دول العالم ازدحاما في غير المدن، حيث يعيش أكثر من ٨٥٠ شخصا في كل كيلو متر مربع. وسوف يحتاج النمو المتزايد للسكان إلى زيادة إنتاج حبوب الأغذية بأكثر من ٦٠ في المائة في العشرين عاما المقبلة.

٥- وتمثل حبوب الأغذية أكثر من ٨٠ في المائة من السعرات الحرارية المستهلكة، نظرا لانخفاض القوة الشرائية للغالبية العظمى من السكان الذين يعجزون عن شراء أطعمة مغذية. والنتيجة هي أن الوجبة المتوسطة تفتقر افتقارا شديدا إلى البروتينات والدهون والعناصر الغذائية الدقيقة، حتى أن نقص هذه الأخيرة يسبب ارتفاعا في أمراض العمى والأنيميا والغدة الدرقية.

٦- ورغم انخفاض معدلات الوفيات بين المواليد من ٩٢ بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء في ١٩٩١ إلى ٧٨ فقط في عام ١٩٩٦، كما انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٤٦ إلى ١١٢ فقط، فمازالت هذه الأرقام من بين أشد الأرقام ارتفاعا في العالم. كما أن أوضاع التغذية السيئة لدى الفقراء هي المسؤول الأول عن أن ٣٠ في المائة من المواليد يزنون أقل من ٢،٥ كيلو غرام عند الولادة.

٧- مازالت بنغلاديش معرضة بشكل خاص للفيضانات والأعاصير والجفاف، التي تسبب جميعها دمارا هائلا للمحاصيل، وتضر بالتالي بالأمن الغذائي القومي. كما أن هذا التعرض للكوارث الطبيعية يزيد من سوء أحوال الفقراء.

٨- وقد انخفضت معدلات الفقر انخفاضا متواضعا في السنوات العشر الماضية، بنسبة تقل عن ١ في المائة سنويا. ويرجع البطء في انخفاض معدلات الفقر في ظل نمو اقتصادي مرتفع نسبيا، إلى زيادة التفاوت بين الأفراد، أكثر مما يرجع إلى معدلات نمو السكان.

السكان المستفيدون

٩- في عام ١٩٩٦، كان هناك نحو ٦٠ مليون شخص، من بين مجموع السكان البالغ ١٢٦ مليونا، مازالوا تحت النمو الرسمي للفقر. ومما يسترعي النظر أن الفقر يعرف في بنغلاديش بأنه عجز الفرد المتوسط عن استهلاك أغذية تعطي ١٠٠ ٢ سعر حراري يوميا. (ينبغي ملاحظة أن متوسط الحصة اليومية من الطاقة الموصى به في حدود ٣٥٠ ٢ سعرا حراريا). وأكثر من ٣٠ مليونا من الفقراء يعرفون بأنهم مدقعون، ولا يتحصلون على طاقة في حدود ٨٠٠ ١ سعر حراري يوميا[١].

١٠- ويعيش أغلب الفقراء في بنغلاديش في مناطق ريفية (٨٠ في المائة من مجموع السكان و ٩٠ في المائة من الفقراء). ويملك أشد الناس فقرا في الريف (٢٢,٧ في المائة من الأسر الريفية) ٠,١٥ هكتار في المتوسط ويعيشون على دولار واحد يوميا تقريبا[٢]، ويعانون من نقص الأغذية المزمن. ويعتمد أغلب هؤلاء الناس في معيشتهم على أجور يومية، وإن لم تتوافر لهم فرص عمل يومي كافية لتغطية احتياجاتهم. كما أن الأبعاد الموسمية تزيد من تفاقم الفقر. فهناك نسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و ٤٠ في المائة من الأيدي العاملة تعاني من البطالة المقنعة.

١١- مازال عبء الفقر يقع على كاهل المرأة أكثر مما يقع على كاهل الرجل، كما يتضح من الحصة اللازمة لها من الغذاء، وانخفاض عمرها المرتقب، وقلة فرصها في الحصول على عمل بأجر، وانخفاض هذا الأجر في حالة الحصول عليه، وقلة فرص حصولها على الرعاية الصحية. كما أن البنات الذين يعانون من سوء التغذية ضعف عدد الأولاد. ومؤشر كتلة الجسم لأكثر من نصف النساء في سن الإنجاب يقل عن ١٨,٥، وهي النقطة الحرجة لمؤشر الأوزان المنخفضة. ويسفر هذا المؤشر المنخفض – بجانب سوء التغذية عند الفتيات في سن المراهقة والحمل – عن ولادة ٣٠ في المائة من الأطفال تقريبا بوزن يقل عن ٢,٥ كيلو غرام. وتمثل الأسر التي ترأسها نساء، والتي تشكل ٨ في المائة تقريبا من الأسر الريفية وتضم نحو ٨ ملايين شخص بين أطفال وبالغين، أشد المجموعات ضعفا في المجتمع الريفي، نظرا لسوء وضع المرأة.

١٢- وفي الوقت الذي تضم فيه جميع مناطق بنغلاديش أناس في منتهى الفقر ويعانون من سوء التغذية، فإن أعلى المعدلات توجد على ضفاف الأنهار والسواحل، وهي مناطق معرضة بشدة للفيضانات والأعاصير ونحر الأنهار. وتعجز الأسر الريفية الفقيرة عن تراكم أي مخزونات، وبالتالي تصبح معرضة بشدة لأي أزمات مثل الكوارث الطبيعية. وفي كثير من مناطق بنغلاديش، تعتبر هذه الكوارث حدثا يتكرر في كل سنة. وللوقاية من التدهور المستمر للوضع التغذوي لهؤلاء الناس، ومنعا لتدمير الأصول البشرية والمادية أثناء هذه الكوارث، لابد أن تتاح الفرصة لهذه الأسر للحصول على الأغذية أثناء تلك الفترات، ومساعدتهم على إعداد أنفسهم لمواجهة نتائج مثل هذه الكوارث. وقد شارك **البرنامج** في بعض أنشطة الدعم هذه. بل إن التخفيف من حدة الكوارث سيكون له دور أهم في برامج المساعدة الغذائية مستقبلا.

---

(١) تستخدم عبارة "الفقر المطلق" في بنغلاديش لوصف من يعيشون تحت حد الفقر. ويحسب حد الفقر (مستوى الإنفاق) في بنغلاديش على أساس الحد الأدنى للفرد من الطعام الذي يعطي ١٢٢ ٢ سعرا حراريا (حسب توصية منظمة الصحة العالمية) مع ٣٠ في المائة إضافة للاحتياجات الأساسية من المواد غير الغذائية (حسين، ١٩٩١). أما تعبير "الفقير المدقع" فيستخدم في بنغلاديش لوصف من لا يملك دخلا يكفي لتلبية احتياجاته من طاقة تبلغ ٨٠٥ ١ سعرات حرارية. وقد وافق معهد دراسات التنمية في بنغلاديش على مؤشرات الطاقة هذه، كما أقرها مكتب الإحصاءات في بنغلاديش، باعتبارها مؤشرات مناسبة لفهم الفقر في بنغلاديش.

(٢) يقدر الدخل السنوي للفرد بنحو ٣ ٧٥٧ تاكا، أي أكثر قليلا من ١٠ تاكات في اليوم. وبافتراض أن متوسط عدد أفراد الأسرة هو ٥، فإن ذلك يعني ٥١ تاكا في اليوم، أي ما يقرب من دولار واحد بناء على سعر العملة، وكان الدولار واحد يساوي ٤٩,٤ تاكا في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩.

١٣- ولاشك أن عدم كفاية الأغذية، وتدهور الوضع التغذوي لمن يعانون من الفقر المزمن هما العقبتان الرئيسيتان أمام مشاركة هؤلاء الناس في فرص التنمية القائمة. وقد ثبت أن المساعدة الغذائية التي يحصلون عليها حتى ولو كانت لفترة محدودة – هي أداة مهمة لتمكينهم من الإفلات من مصيدة الفقر والارتباط بالتيار الرئيسي لبرامج الحد من الفقر. وستعتمد استراتيجية **البرنامج** في بنغلاديش على توجيه جميع موارده الغذائية إلى الأعداد الكبيرة من الأسر التي تعاني من الفقر المزمن، والتي مازالت مستبعدة من التيار الرئيسي للأنشطة الإنمائية.

أولويات وسياسات الحكومة لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

١٤- ترد السياسات العامة للحكومة في الخطة الخمسية الخامسة (منتصف عام ١٩٩٧ إلى منتصف عام ٢٠٠٢). وكما هو الحال في الخطط السابقة، فإن التركيز الرئيسي في الخطة الجارية على الخصخصة واستئصال الفقر. وقد زاد الاهتمام في السنوات الماضية "بالإدارة" كشرط أساسي للتنمية، وبمنهج "يناصر الفقراء".

١٥- ومما يثير القلق الشديد أن برامج تخفيف وطأة الفقر قد فشلت في إحداث تخفيض ملموس في عدد من يعانون من الفقر المزمن ومن سوء التغذية في بنغلاديش. وقد اقترحت الحكومة مؤخرا سياسة لتفويض قدر أكبر من السلطات والمسؤوليات إلى مستوى الحكومات المحلية[٣]. فقانون غرام باريشاد "Gram Parishad Bill" يهدف إلى إعطاء المجموعات الفقيرة والمهمشة، وبخاصة النساء، قدرا أكبر من المراقبة والمشاركة في إدارة أراضي وأصول المجتمعات المحلية والإشراف عليها. وخصصت ثلاثة مقاعد في مجلس حي باريشاد لتحتلها ثلاث نساء منتخبات.

١٦- وتمثل المنظمات غير الحكومية (ويقدر عددها بأكثر من ١٠ ٠٠٠) قوة ضخمة ومؤثرة في المجتمع المدني، وتعمل في مجموعة كبيرة من التدخلات الإنمائية وتبني قضايا الفقراء. وقد بدأت العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية تتبلور لتحسين تكامل جهودهما. فهذه المنظمات تصل بصورة مباشرة إلى ما يقرب من ٤٥ في المائة من الأسر الريفية الفقيرة. وتشير التقديرات إلى أن تقديم القروض الصغيرة وحده، الذي يقوم به بنك غرامين، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى، قد أفاد ما يقرب من ٨,٨ مليون نسمة في ١٩٩٨.

١٧- ولكن المنظمات غير الحكومية لم تحقق هي الأخرى سوى نجاحا محدودا في تحديد من يعانون من الفقر المزمن، وبخاصة في برامج القروض الصغيرة، التي تميل إلى التركيز على من يرجح أنهم قادرون على التسديد. كما أن المنظمات غير الحكومية الكبيرة تميل إلى البقاء بعيدا عن المناطق شديدة الفقر، لتتركز في المناطق الغنية بالفعل.

سياسات الأمن الغذائي

١٨- اتساقا مع الميثاق الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية، تعالج قضية الأمن الغذائي في بنغلاديش بثلاثة أبعاد: توافر الأغذية الكلية، وفرص الحصول عليها، والتغذية. وهناك جهود تبذل الآن بدعم من **البرنامج** لإدخال هذه الأبعاد في سياسة وطنية شاملة للأمن الغذائي، يحكمها تركيز قوي على فرص الحصول على الأغذية والتغذية.

(٣) هناك خمسة مستويات إدارية في بنغلاديش تحت الحكومة المركزية: ست ولايات، ٦٤ محافظة، ٤٦٠ مركزا، ٤ ٤٠٠ قرية أو محلية، ونحو ٦٠ ٠٠٠ حي.

١٩- ومن أهم تدخلات سياسات الحكومة لضمان فرص الحصول على الأغذية:

(أ) مساعدات غذائية موجهة نحو التنمية، وبرامج مولدة للدخل للسكان المتضررين ومن يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛

(ب) برامج شبكات الأمان للتوسع في التوزيع الموجَّه للأغذية؛

(ج) استقرار أسعار الحبوب الغذائية؛

(د) الاحتفاظ بمخزون للأمن يقدر بنحو مليون طن من الحبوب الغذائية؛

(هـ) تحديث طاقة التخزين وبناء مرافق للتخزين في المواقع الاستراتيجية؛

(و) برامج تحويل قائمة على النقد لتكملة برامج التحويل القائمة على الأغذية للفقراء.

٢٠- وقد أعطيت التغذية مؤخرا أهمية كبيرة في سياسات الحكومة. واتساقا مع السياسة الوطنية للأغذية والتغذية، وخطة العمل الوطنية للتغذية، فقد وضع برنامج وطني للتغذية، للحد من معدلات سوء التغذية ولتعزيز التدخلات القائمة على التغذية في الأسر الفقيرة وتلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وسوف يشارك في هذا **البرنامج** الأخير **منظمة اليونيسيف، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي.**

سياسات المعونة الغذائية

٢١- تعرضت المعونة الغذائية لبنغلاديش لعدة تغيرات ملموسة. فقد تفاوت مستوى هذه المعونات من سنة إلى أخرى، مع اتجاهه إلى الانخفاض الواضح. فبعد أن وصلت هذه المعونات إلى ذروتها في ١٩٩٠-١٩٩١ عندما كانت قيمتها ٢٦٨,٦ مليون دولار، انخفضت إلى ٩٣,١ مليون دولار فقط في ١٩٩٧-١٩٩٨. وكنسبة من جميع أشكال المعونة، انخفضت المعونة الغذائية من أكثر من الثلث في ١٩٧٣-١٩٧٨ إلى ٧ في المائة فقط في ١٩٩٦-١٩٩٨. ورغم ذلك، فقد مثلت المعونة الغذائية ٦٦ في المائة من المساعدات الرسمية للتنمية التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة كلها في عام ١٩٩٨.

٢٢- وأصبحت الجهات المانحة للمعونة الغذائية تقدم في الفترة الأخيرة ما بين ٠,٦ و٠,٨ مليون طن من حبوب الأغذية سنويا. وفي السنة المالية ١٩٩٨، بلغت برامج المعونة الغذائية الممولة من موارد الحكومة ما يقرب من ١,٦ مليون طن.

٢٣- وساهم **برنامج الأغذية العالمي** في برنامجين إنمائيين يحصلان على مساعدات غذائية، هما: تنمية المجموعات المتضررة، وهو برنامج يهدف إلى زيادة اعتماد النساء المحرومات على أنفسهن، وبرنامج التنمية الريفية، الذي يهدف إلى دعم تنمية البنية الأساسية الريفية وخلق فرص عمل من خلال الغذاء مقابل العمل. ويدخل في هذين البرنامجين موارد **البرنامج** مع موارد الحكومة وعدة جهات مانحة ثنائية، من بينها أستراليا، وبلجيكا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وألمانيا، وسويسرا. ويقوم **البرنامج** بتصميم ورصد هذين **البرنامجين**، نيابة عن الجهات المانحة الثنائية. وبذلك أصبح قدر كبير من المساعدات الغذائية إلى بنغلاديش يصل إلى المستفيدين عن طريق برامج متناسقة وموجهة توجيها جيدا.

٢٤- وفي عام ١٩٨٨ شكل فريق مهام مشترك بين الحكومة والجهات المانحة لتعزيز مؤسسات التنمية التي تحصل على مساعدات غذائية. وكانت التوصيات العامة لهذا الفريق تهدف إلى زيادة الأثر التنموي للأنشطة المعانة بالأغذية من خلال التركيز على التخطيط الفني السليم، وتحسين عمليات البرمجة ودعم المؤسسات.

٢٥- ومازال الأمر يحتاج إلى مزيد من الاهتمام لزيادة الأثر المباشر والمستدام للمعونة الغذائية. ويقدم المكتب القطري **للبرنامج** في بنغلاديش مشورته إلى الشركاء في الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المانحة بشأن طرق إدخال مفهوم تحفيز التنمية في أساس التنمية العام الذي أرساه "تعزيز مؤسسات التنمية المعانة بالأغذية"، حيث يولى اهتمام خاص بخلق أصول بشرية ومادية مستدامة على المستوى الفردي والجماعي.

تقدير أداء البرنامج حتى الآن

٢٦- منذ عام ١٩٧٤، أصبحت بنغلاديش واحدة من أكبر البلدان المتلقية لمساعدات **البرنامج**. فقد صاغ **برنامج الأغذية العالمي** برنامجا قطريا في عام ١٩٩٦ يغطي الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٠، بتكلفة قدرها ١٥٨,٣ مليون دولار يتحملها **البرنامج** (أي ٦٤٠ ٠٠٠ طن من القمح). وقد استكمل هذا البرنامج بمساهمة قدرها ١٦٤,٩ مليون دولار (قمحا) من الجهات المانحة الثنائية، و١٨٥,٨ مليون دولار (قمحا ونقدا) من حكومة بنغلاديش. وقدمت المنظمات غير الحكومية ١٣,٦ مليون دولار أخرى دعما للأنشطة التي يساندها **البرنامج**. وقدمت المساعدات الغذائية ضمن برنامجين فرعيين رئيسيين، هما: تنمية المجموعات المتضررة، والتنمية الريفية. ووجهت مساعدات الأغذية التي قدمها **البرنامج** للطوارئ إلى عملية للإغاثة من الفيضانات شملت بنغلاديش بأسرها، وعملية لإغاثة اللاجئين.

فعالية المعونة الغذائية وتأثيرها

٢٧- خلال السنوات الخمس الماضية، استفاد ما يقرب من ٤,٥ مليون من السكان شديدي الفقر وهؤلاء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (نحو مليون أسرة) من المساعدات الغذائية الإنمائية في كل سنة، بمقتضى برنامجي تنمية المجموعات المتضررة، والتنمية الريفية. وكما جاء في وثائق العديد من الدراسات، فقد وجهت المساعدات الغذائية في هذين البرنامجين توجيها سليما نحو أشد الأسر فقرا في مجتمعات محلية مختارة.

٢٨- وقد نجح عدد كبير من المستفيدين بالمعونة الغذائية في تحسين ظروف أسرهم على أسس مستدامة. وبالنسبة لكثير منهم، فقد كان الحصول على المساعدات الغذائية هو الذي مكنهم من المشاركة في برامج التنمية.

٢٩- وبالإضافة إلى ذلك، فقد لعب **البرنامج** دورا رئيسيا في أوقات الكوارث الطبيعية، بما في ذلك فيضانات عام ١٩٩٨، عندما قدم ٣٣٠ ٠٠٠ طن من مساعدات الإغاثة إلى ما يقرب من ٢٠ مليون شخص من أشد السكان تضررا. ومنذ عام ١٩٩٢، قدم **البرنامج** أغذية إلى اللاجئين من ميانمار، ووصلت هذه الأغذية في مجموعها عام ١٩٩٨ إلى ٥ ٠٠٠ طن وزعت على ٢١ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار. وقد وجهت العمليتان توجيها ناجحا نحو أشد الناس احتياجا.

٣٠- منذ بداية برنامج تنمية المجموعات المتضررة في عام ١٩٧٥، حدث تحول مستمر من توزيع أغذية الإغاثة على النساء الفقيرات إلى تقديم مجموعة من الخدمات الإنمائية. وتشمل هذه الخدمات التدريب على المهارات المدرة للدخل،

وإثارة الوعي (بما في ذلك قضايا التغذية والصحة) والمدخرات والقروض، وهو تدريب توفره المنظمات الوطنية غير الحكومية أساسا.

٣١- وركزت الأنشطة التي يدعمها برنامج التنمية الريفية على توفير فرص عمل تشتد حاجة الفقراء إليها أثناء فترة القحط التقليدية بين شهري يناير/ كانون الثاني وأبريل/ نيسان، عندما تكون فرص العمل الأخرى محدودة. كما أن هذه هي الفترة المثلى للقيام بأعمال الحفر واسعة النطاق.

٣٢- وقد ساهم برنامج التنمية الريفية – بإصلاح الجسور وتحديث الطرق الريفية – في الأمن الغذائي، بحمايته للإمكانيات الزراعية من الفيضانات وتحسين شبكات النقل في الريف. كما أن إصلاح برك الأسماك وزراعة الأشجار على جوانب الطرق أتاحت فرصة الحياة الآمنة لكثير من الأسر الفقيرة.

٣٣- ركزت الأنشطة المعانة من **البرنامج** بصورة متزايدة على النساء. فالفقيرات منهن موضع الاهتمام الوحيد لبرنامج تنمية المجموعات المتضررة. كما أنه أثناء عمليات الإغاثة من الفيضانات، ذهبت أغلب الأغذية بصورة مباشرة إلى المستفيدات من النساء. وقد زاد التوازن بين الجنسين في برنامج التنمية الريفية بصورة كبيرة خلال السنتين الأخيرتين، ليصل إلى مشاركة النساء بنسبة ٤٦ في المائة تقريبا. كما ركزت برامج التدريب وأنشطة الدعوة الإيجابية على المرأة وأسفرت عن مشاركتها في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأنشطة التنمية المعانة بالأغذية. كما أن الأطفال يعتبرون مستفيدين غير مباشرين عادة من برامج التنمية، ولكنهم يحصلون على حصص مباشرة في عملية إغاثة اللاجئين.

فعالية التكاليف

٣٤- قام المكتب القطري بإجراء عدة تقييمات لمعرفة تأثير المساعدات الغذائية، أوضحت أن المساعدات الغذائية الموجهة توجيها جيدا تحقق درجة عالية من فعالية التكاليف في بنغلاديش. ويستحق المنهج الذي اتبع في برنامج تنمية المجتمعات المتضررة اهتماما خاصا، نظرا لأنه يكاد يطوي تحت جناحيه جميع أبعاد مفهوم تحفيز التنمية .

٣٥- فالمنهج المتبع في برنامج تنمية المجموعات المتضررة يمكن النساء المتضررات من "الخروج" من دائرة الفقر المدقع خلال دورة مساعدة تستغرق ١٨ شهرا، وتتكلف في مجموعها نحو ١٦٥ دولارا للمستفيد المباشر، منها ٥٠ دولارا تقريبا تنفق على تحويل الأغذية، والباقي يغطي التكاليف غير الغذائية "للحزمة الإنمائية" (التدريب وتقديم القروض)، وموظفي الدعم والنقل.

٣٦- هناك ٦٠ في المائة من المستفيدين يستطيعون أن يكسبوا دخلا إضافيا قدره أربعة دولارات في الشهر عندما "يخرجون" إلى التيار الرئيسي (المنظمات غير الحكومية) لبرامج التنمية. ودون محاولة الدخول في تحليلات معقدة لفعالية التكاليف، يمكن القول بأنه بالإضافة إلى التأثير غير النقدي على المستفيدين (إثارة الوعي، والمعرفة بحقوقهم ومهاراتهم، وبدء حياة أفضل لأطفالهم)، فإن مبلغ الـ ١٦٥ دولارا الذي ينفق على تحويلات الأغذية والبنود غير الغذائية إلى المستفيدين سيحقق مردوده خلال خمس سنوات.

٣٧- وقد أكدت تقديرات **البرنامج** للتأثير الاجتماعي – الاقتصادي أن أنشطة الغذاء مقابل العمل كان لها هي الأخرى تأثير إيجابي على المستفيدين وعلى مجتمعاتهم المحلية ككل. ومع ذلك، فقد كان من الصعب إحداث تأثير مباشر على أفراد الأسر التي تتلقى الأغذية وعلى الأوضاع التغذوية للمجموعات المستفيدة.

التأثير على الأسواق والإنتاج المحلي

٣٨- أظهرت الدراسات الأخيرة التي قامت بها جهتان مانحتان (استراليا والولايات المتحدة الأمريكية) أن متوسط الإمدادات السنوية في الوقت الحالي وهو ٦٠٠ ٠٠٠ طن من المعونة الغذائية (الموجهة وغيرها) مازال أقل بكثير من الحد البالغ ٨٠٠ ٠٠٠ طن، الذي يمكن عنده أن نتوقع تأثيرا سلبيا على أسواق الحبوب في بنغلاديش. والمساعدات الغذائية التي تقدم لبرنامجي التنمية الريفية وتنمية المجتمعات المتضررة موجهة إلى أشد الناس فقرا، الذين لن يشتروا هذه الأغذية بالطبع نظرا لانعدام قوتهم الشرائية. وبالتالي فإن أي تأثير سلبي للمعونة الغذائية على الأسواق والإنتاج المحلي يكاد يكون معدوما، وعلى الأخص أن جزءا كبيرا من المساعدات الغذائية يتاح أثناء فترة القحط عندما ينخفض العرض المحلي من الأغذية وتنخفض القوة الشرائية. بل يمكن القول بأنه مع زيادة الدخل في النهاية، فإن الذين كانوا يستفيدون من قبل من المعونة الغذائية سوف يزيدون من الطلب الفعال على الأغذية.

تمكين النساء

٣٩- كانت نسبة الإناث المستفيدات بصورة مباشرة من البرامج الإنمائية المعانة من **البرنامج** في الفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ تبلغ ٧٠ في المائة. وتلعب المرأة دورا قويا في الإدارة وبخاصة في برنامج تنمية المجموعات المتضررة، سواء في الأجهزة الحكومية أو المنظمات غير الحكومية. وقد ساهم **البرنامج** – من خلال تحسينه للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة، ومن خلال تعزيزه لدورها في الإدارة وصنع القرار على مختلف المستويات مساهمة ملموسة في إحداث تغيير بطئ ولكنه مستدام في وضع المرأة في مجتمع بنغلاديش.

قضايا التنفيذ

٤٠- تبين من عمليات المسح التي أجراها **البرنامج** أن المشاركين في برنامج التنمية الريفية كانوا يبيعون في أغلب الأحيان جزءا كبيرا من حصصهم الغذائية، ليسدوا احتياجاتهم من البنود غير الغذائية. ولذا بدأ في السنوات الأخيرة تسديد ٣٠ في المائة من الأجور نقدا، مع تخفيض مقابل في الحصة الغذائية. وقدمت الحكومة هذا العنصر النقدي، بينما يتفاوض الصندوق مع الحكومة لزيادة العناصر غير الغذائية في الأجور إلى ٥٠ في المائة على الأقل. ثم أنه من المنتظر أن يعدل الجزء القائم على القمح/ الأرز الذي يدفع كأجر، بحيث يشمل تشكيلة أكبر من الأغذية، بهدف أن تلبي الحصة الغذائية الاحتياجات التغذوية للأسرة.

٤١- ولتحسين الفرصة أمام المشاركين في برنامج التنمية الريفية لكي لا يحصلوا على مجرد أجر، وسعيا وراء حياة أفضل لهم، بدأت المنظمات غير الحكومية تزودهم بحزمة إنمائية، تشتمل على التدريب على المهارات المدرة للدخل والحصول على رأس المال اللازم لهم.

٤٢- ولكن فعالية برنامج التنمية الريفية واجهت صعوبات بسبب نقص الأموال اللازمة للقيام بالأعمال الإضافية الضرورية بالارتباط مع أنشطة **البرنامج**، والضعف التنظيمي للجهات الحكومية النظيرة، ونقص الأموال المطلوبة لالتزام المنظمات غير الحكومية بأنشطة التدريب والمتابعة، والتأخير في دفع الأجور النقدية للعمال، وعدم وجود آليات مستدامة لمشاركة السكان في عمليات تصميم البنية الأساسية وتنفيذها وصيانتها.

٤٣- وقد وضع المكتب القطري – بالتعاون مع الشركاء المنفذين – منهجا شاملا لعمليات الرصد وكتابة التقارير بدعم من نظام لتقييم التأثير يعطي معلومات قيمة لإدارة **البرنامج**. ولكن المنهج الحالي يحتاج إلى تبسيطه وإلى ربطه

بمنهجية تقوم على تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. ثم أن تجارب الماضي قادت المكتب القطري إلى تصميم استراتيجية للرصد تقوم على القضايا وموجهة نحو نتائج، وينتظر أن تكون أداة أفضل لتحديد المستفيدين وتنفيذ الأنشطة. وتتم عمليات التقييم الآن بالمشاركة مع مؤسسات بحثية محلية ودولية معروفة للنهوض بجودة التقييم.

رصيد المحفظة في ضوء مهام البرنامج في سياسة "تحفيز التنمية"

٤٤- إن مقارنة المحفظة الجارية **للبرنامج** بمبادئ سياسة البرنامج ل "تحفيز التنمية" أن توجه برنامج التنمية الريفية وتنفيذه كانا أقل تمشيا مع هذه السياسة عن أنشطة ونتائج برنامج تنمية المجموعات المتضررة.

٤٥- وينظر **البرنامج** خلفه إلى سنوات عديدة من المساهمة الناجحة في برنامج الحكومة للتنمية الريفية. فهناك جزء متزايد من المساعدات الغذائية لبنغلاديش نفسها يبرمج الآن على أساس الخبرة المكتسبة من برنامج التنمية الريفية. وفي هذا الإطار، وإزاء سياسة "تحفيز التنمية" **للبرنامج**، أصبح ممكنا تقليل الموارد الغذائية التي تذهب إلى برنامج التنمية الريفية أثناء الدورة البرامجية القطرية التالية، ووضع حافظة للمساعدات الغذائية للبرنامج تلبي بصورة مباشرة أهداف سياسة "تحفيز التنمية" كما حددها **المجلس التنفيذي للبرنامج**.

٤٦- وإذا أرادت بنغلاديش أن تحقق أقصى فائدة من تحويلات الأغذية هذه، فلابد من علاج بعض أوجه القصور في المنهج الحالي للتنمية الريفية (مثل بيع المستفيدين لحصصهم من الأغذية نظرا لعدم كفاية أجورهم النقدية، وعدم خلق أصول على مستوى المستفيدين، والنتائج التغذوية غير المرضية)، بغض النظر عن حجم مساهمة **البرنامج**. ويمكن للبرنامج القطري التالي أن يساهم في هذا التحول.

٤٧- ولا تعطي المساعدات الغذائية – إذا قدمت بمعزل عن عناصر التنمية الأخرى – النتائج الدائمة المتوقعة لمن يعانون من الفقر المزمن وانعدام الأمن الغذائي. وقد أكد استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٩ اهتمامات المكتب القطري بضرورة أن تشجع محفظة **البرنامج** في المستقبل تكاملا قويا بين برنامجي التنمية الريفية وتنمية المجتمعات المتضررة. وقد أدرجت هذه الاهتمامات في المشاورات التي دارت حول منهج أكثر تكاملا يقوم على مناطق محددة للتنمية المعانة بالأغذية، التي تربط أنشطة الغذاء مقابل العمل مع المبادرات التكميلية.

٤٨- وقد كان لتجربة برنامج تنمية المجموعات المتضررة تأثير ملموس على صياغة استراتيجية **البرنامج** ل"تحفيز التنمية" في مختلف أنحاء العالم. ورغم إدخال تعديلات جديدة على بعض الجوانب، فمن الواضح أن نشاط **البرنامج** ينبغي أن يظل عنصرا قويا في حافظة **البرنامج** القطري التالية.

توجه مساعدات البرنامج في المستقبل

٤٩- يواجه **البرنامج** القطري **لبرنامج الأغذية العالمي** في بنغلاديش تحديين كبيرين:

(أ) مواصلة تركيز مساعدات **البرنامج** على مساعدة أشد فئات السكان تضررا وسوء تغذية؛

(ب) ضمان أن تؤدي المساعدات الغذائية إلى خلق أصول دائمة، وإدخال تحسينات على الأوضاع التغذوية للمستفيدين، وأفراد أسرهم الأشد تضررا، ودرجة كبيرة من التأهب لمواجهة الكوارث.

٥٠- وينبغي أن يواجه المنهج المقترح للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ هذه التحديات بأن يستفيد من التجارب السابقة ومن تجارب **تحفيز التنمية** . وهذه الاستراتيجية موجهة نحو ٣٠ مليون ممن يعانون من الفقر المزمن (نحو ستة ملايين أسرة)، وعلى الأخص نحو انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المزمن. وفي أي سنة من السنوات، فإن التدخلات القائمة على الأغذية المعانة من **البرنامج** سوف توجه إلى أكثر من نصف مليون من أشد الأسر فقرا وعلى الأخص أفراد هذه الأسر الأشد تضررا الذين يمكن أن يستفيدوا استفادة مثلى من التحويلات المباشرة للأغذية.

٥١- وتتوقع الاستراتيجية أيضا حدوث تأثير على الأمن الغذائي لبنغلاديش بشكل عام، وعلى نظام المساعدات الغذائية فيها من خلال تحليل السياسات القائم على تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والدعوة لتركيز **تحفيز التنمية** على التدخلات بالأغذية.

تحديد أهم مجالات المساعدة

٥٢- تتوقع الاستراتيجية أن تذهب موارد **البرنامج** من الأغذية ومعها الموارد غير الغذائية إلى ثلاثة أنشطة برامجية: تنمية المجتمعات المتضررة، والأمن الغذائي المتكامل، والتنمية الريفية. أما بالنسبة للمجالات الجديدة للتدخلات المعانة بالأغذية، فسوف تختبر المشروعات التجريبية مدى إمكانية تطبيق المناهج وكفاءتها. وقد بدأ بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من هذه العملية.

٥٣- **مواصلة برنامج تنمية المجتمعات المتضررة:** كان نشاط هذا البرنامج الذي ينفذ على نطاق بنغلاديش (والذي يعالج الأولويات ١ و٢ و٣ للتطورات المواتية) جهدا رائدا في تحفيز التنمية لكثير من النساء الفقيرات في بنغلاديش. وسيواصل **البرنامج** تعاونه الناجح للغاية مع المنظمات غير الحكومية في استعمال المساعدات الغذائية مع غيرها من العناصر الإنمائية لخلق أصول والقيام بأنشطة مدرة للدخل للنساء الفقيرات.

٥٤- وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشاط هذا البرنامج سيقيم شراكة مع البرنامج الوطني القادم للتغذية ضمانا لوصول خدمات هذا البرنامج الجديد إلى المستفيدين المستحقين في برنامج تنمية المجموعات المتضررة، كما سيتلقى أطفالهم دون الثانية الذين يعانون من سوء التغذية أغذية تكميلية من هذا البرنامج الجديد. كما سيشتري المستفيدون في رصد نمو البرنامج الوطني للتغذية وأنشطة تقديم الخدمات الصحية.

٥٥- وسيعتمد برنامج تنمية المجموعات المتضررة اعتمادا متزايدا على دقيق القمح المدعم بعناصر غذائية دقيقة، لزيادة الأثر التغذوي للتحويلات الغذائية.

٥٦- **نشاط برنامجي جديد وموسع للأمن الغذائي المتكامل:** وسيركز على الأولويات ١ و٣ و٤ من سياسة تحفيز التنمية . ولن يكون الأمن الغذائي المتكامل برنامج على نطاق بنغلاديش، ولكنه سيتبع منهجا يدعمه تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها ويقوم على مناطق محددة ليستهدف المجموعات المحلية المتضررة في المناطق الشمالية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أكثر من غيرها، على امتداد الأنهار، والمناطق الجبلية المعرضة للأعاصير. وسيتم تحديد الأنشطة المعانة بالأغذية على أساس احتياجات وقدرات السكان الجوعى وشديدي الفقر في منطقة محددة. وسيكون هناك اهتمام خاص بالمرأة، كما أن تشكيلة الأغذية ستكون مغذية بقدر أنسب. وسيتم تقديم الأغذية المخلوطة المنتجة محليا في التدخلات التغذوية الخاصة. وستشترك المجتمعات المحلية في تخطيط هذه الأنشطة وتنفيذها. وستكون تلبية الاحتياجات التغذوية للأسرة وتحقيق أمنها الغذائي هما العاملان الرئيسيان في اختيار الأنشطة.

٥٧- وستبرمج المساعدات من أجل:

(أ) إطعام الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثانية والخامسة المقيدين في برامج ما قبل المدرسة التي تديرها المنظمات غير الحكومية. وسوف يكمل هذا النشاط الأنشطة المعانة من البرنامج الوطني للتغذية التي تغطي الأطفال دون الثانية والأمهات الحوامل والرضع، وسيساهم في تلبية الاحتياجات التغذوية اللازمة للنمو الجسماني والعقلي أثناء الفترات الحاسمة في حياتهم، أي منذ أن يكونوا أجنة في بطون أمهاتهم إلى سن الالتحاق بالمدرسة.

(ب) الدعم التغذوي للمراهقات المقيدات في مراكز تدريب النساء والمؤسسات المماثلة. ونظرا للتفرقة بين الجنسين ومشكلات الزواج المبكر للفتيات في بنغلاديش، فإن هذا النشاط لن ينهض بالوضع التغذوي للمراهقات فحسب، بل إنه سيساهم في تحرير المرأة اجتماعيا. ومن المتوقع أن يؤدي تحسين الوضع التغذوي للمرأة قبل الحمل في زيادة أوزان المواليد، وتخفيض الوفيات بين المواليد والأمهات.

(ج) أنشطة الغذاء مقابل العمل، وتدريب أفراد المجتمعات المحلية من الإناث والذكور على إعداد أنفسهم لمواجهة نتائج الكوارث. وسوف تختار المجتمعات المحلية البنية الأساسية التي تمس الحاجة إليها لتحقيق هذا الهدف. وسوف تبرمج أنشطة الغذاء مقابل العمل أثناء فترة القحط في المقام الأول. وستكفل مساهمة ومشاركة المجتمعات المحلية أثناء تنفيذ هذه الأنشطة، استدامتها وفعاليتها. وسوف تمثل المحافظة على الأصول التي تم تكوينها، جزءا من أنشطة الغذاء مقابل العمل، مع مشاركة كبيرة من جانب المرأة.

(د) أنشطة مدرة للدخل تقوم على المجتمعات المحلية، مثل برك تربية الأسماك وغرس الأشجار. وسيضم هذا النشاط النساء أساسا، والنساء اللواتي يرأسن أسرهن بشكل خاص. وستستكمل عملية تكوين الأصول بالتدريب على المهارات الإدارية والفنية، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي الذي يستمر طويلا لأفقر الفقراء في المجتمعات المحلية.

٥٨- ستقوم لجان مساعدات الأمن الغذائي بصياغة تحالفات التنفيذ واجتذاب الدعم من الشركاء (المنظمات غير الحكومية، والحكومة، والجهات المانحة) بموارد غير غذائية لهذه الأنشطة المتكاملة. وستواصل الوزارات القطاعية المشتركة حتى الآن في الأنشطة التقليدية للغذاء مقابل العمل، تقديم الدعم الفني. ولكن تبعا لسياسة الحكومة اللامركزية، فإن المهام التنظيمية على مستوى المنطقة والمكان والمستفيد سوف تتم بواسطة أجهزة لا مركزية. ومع توافر كميات كبيرة من دقيق القمح المدعم مع نسبة استخراج عالية، سوف يحصل المستفيدون من برنامج الأمن الغذائي المتكامل على تشكيلة أغذية مختلفة.

٥٩- **إعادة توجيه نشاط برنامج التنمية الريفية:** ليعالج الأولويات ٢ و٣ من أولويات "تحفيز التنمية". وسوف يصبح الدعم الذي يقدمه **البرنامج** إلى أنشطة الغذاء مقابل العمل لبرنامج الحكومة الحالي للتنمية الريفية – الذي يضم مستفيدين من الرجال والنساء على السواء – أكثر تمحورا نحو الإنسان. وسيكون هناك اهتمام أكبر بالتأثير الدائم على المستفيدين وعلى رأس مالهم البشري. وسيقل التركيز على البنية الأساسية العامة وتأثيرات المعونة الغذائية على الميزانية. وسيحصل المستفيدون على خليط مختلف من الأجور الغذائية وغير الغذائية لكي تقل حاجتهم إلى بيع الأغذية لاستبدالها بمواد أخرى تحتاجها الأسرة. وسيجري تخطيط الأنشطة وتنفيذها بتعاون أشد مع المنظمات غير الحكومية، التي ستكون أيضا بمثابة حلقة وصل بين العمال وبين أسرهم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وسيحصل

المستفيدون على تدريب أساسي على التغذية، بالإضافة إلى التدريب الفني ليتمكنوا من "الخروج" إلى الأنشطة الإنمائية الأخرى.

٦٠- ومن المتوقع أن توجه تدفقات الموارد الغذائية للبرنامج التي تذهب الآن إلى البرنامج الفرعي للتنمية الريفية تدريجيا إلى البرنامج الفرعي للأمن الغذائي المتكامل، وأن ينتهي الدعم الذي يقدم إلى برنامج التنمية الريفية في عام ٢٠٠٣. وبذلك تستمر أنشطة الغذاء مقابل العمل حيثما يمكن تنظيمها في إطار تدخلات برنامج الأمن الغذائي المتكامل، أي عندما تستكمل أنشطة الغذاء مقابل العمل بواسطة حزمة إنمائية (مشابهة لتلك التي وضعت من أجل برنامج تنمية المجموعات المتضررة) ضمانا لتكوين أصول مستدامة لا في المجال العام فحسب، وإنما على مستوى الأسرة أو الفرد أيضا.

مجال البرمجة المشتركة مع الوكالات الأخرى

٦١- وضع مخطط الاستراتيجية القطرية هذا خلال ستة شهور من المشاورات التي شملت عددا كبيرا من ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومجموعات المستفيدين والجهات المانحة. وقد تمت هذه العملية بالتزامن والتنسيق مع إطار الأمم المتحدة المنتظر للمساعدات الإنمائية الخاص ببنغلاديش ومع خطط شركاء التنمية الآخرين.

٦٢- وبالإضافة إلى بعض الشركاء الحكوميين الحاليين، فإن **البرنامج** سيسعى إلى استكشاف شركاء جدد من المنظمات الحكومية التي لديها سجل جيد للتنفيذ على المستوى المحلي.

٦٣- هناك الآن اتفاقيات تعاونية مؤكدة مع البنك الدولي ومنظمة اليونيسيف للبرنامج الوطني المنتظر للتغذية. وهناك عدة فرص للبرمجة المشتركة في مرحلة التصميم. ولكن الشركاء المهتمين بتنمية مناطق محددة لم ينتهوا بعد من عمليات التخطيط الداخلي ووضع الميزانية. ولذا لابد من وضع منهج مرن لبرمجة المساعدات التي يقدمها **برنامج الأغذية العالمي** حتى يكون **البرنامج** على استعداد للاستفادة من الفرص الناشئة.

٦٤- سيعمل **البرنامج** مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** وغيره من الوكالات والجهات المانحة في مجال المساعدات الفنية للنهوض بالتنفيذ على مستوى المركز والحي. وهناك مبادرات تعاونية إضافية في الطريق أو في مرحلة التخطيط مع الشركاء الآخرين، مثل **منظمة اليونيسيف، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسكو، ومصرف التنمية الآسيوي**، والجهات المانحة الثنائية.

٦٥- وستواصل المنظمات غير الحكومية قيامها بدور أساسي في تنفيذ الأنشطة المعانة من **البرنامج**. ومع ذلك، فستجرى دراسة لترتيبات العمل الجديدة، بما في ذلك التعاقد مع المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة لتقديم بعض الخدمات مثل الدعم الفني أو التدريب على الإدارة.

الآثار التشغيلية

٦٦- من المنتظر أن تحدث استراتيجيات التنفيذ التالية تغييرات مستدامة على البرنامج القطري **لبرنامج الأغذية العالمي:**

تحديد المستفيدين

شحذ طريقة تحديد المستفيدين من أشد المجموعات تضررا من خلال تركيز التدخلات المدعومة بتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها على المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أكثر من غيرها في شمال البلاد، وعلى طول الأنهار الرئيسية، والمناطق المعرضة للأعاصير في الجنوب.

وفي إطار المناطق الجغرافية المستهدفة، سيكون المستفيدون الرئيسيون من مساعدات **البرنامج** في المستقبل هم أولئك الذين يعانون من سوء التغذية بين الفقراء المزمنين، الذين يعانون أكثر من غيرهم من انعدام الأمن الغذائي ومن أخطر المشكلات في أوقات الأزمات. وسيستمر التركيز على النساء والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وبالأخص في الأسر التي ترأسها نساء.

وستقوم برمجة المعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** على خريطة لتخصيص الموارد بصورة محسنة وديناميه. وستقوم وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التي أنشئت مؤخرا في مكتب البرنامج في بنغلاديش بتقديم خدمات دعم لتحسين عملية تحديد المستفيدين. وسيسعى المنهج الجديد إلى تحديد المناطق بحسب الأخطار السائدة واستراتيجيات تحملها وربط ذلك بأوقات فترات الجوع. ويقوم المكتب القطري الآن بوضع منهج نموذجي لاقتصاديات أغذية الأسر المختلفة في المجتمعات المحلية الفقيرة، بهدف تحسين فهم الأهمية النسبية لمختلف العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي. وسوف تعمل تدخلات **البرنامج** على أن تكون مكملة للطرق التقليدية لتحمل نقص الأغذية.

التركيز على التغذية

إدراج التدخلات التي تحول الأغذية الغنية بالطاقة والمدعمة بالعناصر الغذائية الدقيقة إلى المجموعات المتضررة تغذويا، والتوسع في مثل هذه التدخلات.

ربط دعم التغذية بالتعليم، وبالنسبة للفتيات المراهقات بالتدريب على اكتساب المهارات، وتوفير فرص العمل، وأنشطة إثارة الوعي. وستقام شراكات مع برامج المنظمات غير الحكومية والحكومات والجهات المانحة ضمانا لكفاءة تنفيذ الأنشطة المعانة بالأغذية والبنود غير الغذائية، واستدامة هذه الأنشطة.

سيطرأ تحسن على النتائج التغذوية للتدخلات المقررة باستكمال تشكيلة التغذية التقليدية التي تعتمد على القمح والأرز فقط بزيادة حصة دقيق القمح المدعم، والسلع الغذائية الأخرى مثل البقول والزيوت. ويجري الآن وضع طرق للإنتاج والتوزيع، كما أنه من المقرر أن يبدأن المستفيدون من برنامج تنمية المجتمعات المتضررة في الحصول على هذا الدقيق ابتداء من البرنامج القطري الجديد. والمنتظر أنه بحلول عام ٢٠٠٤ سيحصل جميع المستفيدين من برنامج تنمية المجموعات المتضررة وأعداد متزايدة من المستفيدين الآخرين من معونات **البرنامج** على هذه السلع.

سيكون هناك تعاون مع البرنامج الوطني المنتظر للتغذية، بهدف قيام هذا البرنامج بتقديم أغذية تكميلية إلى النساء المستفيدات من برنامج تنمية المجتمعات المتضررة اللواتي يعانين من سوء التغذية وأطفالهن دون الثانية، وتقديم توعية غذائية فعالة إلى المستفيدين من هذا البرنامج الأخير، بما يسمح لهن بالاستفادة من الأغذية المتوافرة بصورة أفضل.

سيتم تغيير قاعدة الأجور بالتغذية اعتمادا على القمح والأرز فقط في أنشطة الغذاء مقابل العمل، لتصبح تشكيلة أغذية أكثر توازنا وشمولا لتساعد بذلك في تلبية الاحتياجات التغذوية للأسرة.

بناء القدرات البشرية

لكي تخلق تحويلات الأغذية أصولا دائمة، سيكون هناك تركيز كبير على تحويل الأغذية في إطار "حزمة إنمائية" تشمل التدريب، وإثارة الوعي، وتحويلات البنود غير الغذائية، وعلى الأخص في أنشطة الغذاء مقابل العمل.

مشاركة المجتمعات المحلية

ستتحول أنشطة **البرنامج** تدريجيا نحو منهج متعدد القطاعات يقوم على المجتمع المحلي، ويضم عدة مجموعات من التدخلات المعانة بالأغذية. وستشمل هذه التدخلات – كلما كان ذلك مناسبا وممكنا – تدخلات في المسائل الصحية والتغذوية للأطفال، والفتيات المراهقات، والأمهات الحوامل والمرضعات، ومساندة التعليم والتدريب على اكتساب المهارات، وأنشطة الغذاء مقابل العمل (وعلى الأخص لسد ثغرة الأغذية الرئيسية في المدة من سبتمبر/ أيلول – نوفمبر/ تشرين الثاني، والنهوض بإعداد الأسر والمجتمع المحلي لمواجهة الكوارث)، وزيادة إنتاج الأغذية، والأنشطة المدرة للدخل. وسوف يكفل ذلك أن تستجيب جميع الأنشطة البرامجية بصورة أفضل لاحتياجات أشد المستفيدين فقرا، التي سيحددونها بأنفسهم من خلال المناهج القائمة على المشاركة.

ستشارك "لجان مساعدات الأمن الغذائي" وغيرها من المنظمات القائمة على المجتمع المحلي في تحديد المستفيدين وتخصيص الموارد في مناطق مختارة، ومناطق فرعية، ومجتمعات محلية.

تخفيف حدة الكوارث

ستظل أنشطة تخفيف حدة الكوارث تحظى باهتمام بالغ وتقوم بدور حاسم في تدخلات أنشطة الغذاء مقابل العمل القائمة على المجتمعات المحلية. وستتعزز القدرة على مواجهة الكوارث على مستوى الأسرة، من خلال بناء القدرات البشرية وتكوين الأصول.

الموارد من البنود غير الغذائية والشراكات الجديدة

سعيا وراء ضمان عدم بيع الأغذية للحصول على أغذية أخرى أو بنود غير غذائية، وعلى الأخص في الأنشطة التي توزع فيها المعونة الغذائية كجزء من الأجر – سيزيد الجزء النقدي في هذا الأجر. ولذا فإن العنصر النقدي في الأجر (الذي يمثل الآن ٣٠ في المائة) سيرتفع إلى ٥٠ في المائة على الأقل أو إلى مستوى المساعدة الغذائية اللازمة والتي تستهلكها الأسرة.

وبالمثل، ستكون هناك حاجة لضمان دعم النفقات الأخرى على البنود غير الغذائية، مثل التدريب والائتمان، بحيث يستطيع المستفيدون أن يحصلوا على فوائد إنمائية طويلة الأجل من المعونة الغذائية.

سيتم الحصول على هذه البنود غير الغذائية بالمشاركة مع المنظمات غير الحكومية، والبرامج الحكومية، والجهات المانحة التي تشرف على هذه الموارد. ونظرا لصعوبة التوافق الزمني بالاستمرار مع جميع الشركاء المساهمين، فلابد من أن يكون هناك قدر كاف من المرونة في عملية تحديد ميزانية البرنامج لتغطية بعض هذه النفقات.

التغييرات التنظيمية

ستكون هناك ضمانات لوصول التحويلات إلى المستفيدين المقصودين، من خلال مراجعات وتوازنات جديدة تدخل على مستوى التنفيذ بالمشاركة مع المنظمات الإنمائية على المستوى المحلي (المنظمات غير الحكومية، والأجهزة الحكومية، وأجهزة الإعلام العام)، ومن خلال منهج جديد للرصد وكتابة التقارير على أساس كل منطقة وكل موضوع على حدة، بدعم من المكتب القطري.

وسيتعزز تنفيذ التدخلات القائمة على المجتمع المحلي بكفاءة بواسطة تنظيم المكتب القطري على أساس المناطق، وقيام المكاتب الإقليمية الفرعية بمساندة هذه العملية.

ترتيبات الإمدادات الجديدة

إن ظهور أنماط جديدة من الأنشطة المعانة من **البرنامج**، سيكون له تأثيره الملموس على تشكيلة الأغذية التي يقدمها البرنامج. كما أن إدخال أنماط إضافية من السلع سيتطلب طرق مختلفة لتخزين الأغذية وإدارتها. ومن هنا ستظهر ترتيبات الإمدادات الجديدة بما في ذلك الاعتماد بصورة أقوى على قنوات السوق.

الاهتمام بالدعوة لقضايا الفقراء

سيعتمد تنفيذ التدخلات بالمعونة الغذائية القائمة على المجتمعات المحلية على تعزيز **البرنامج** لقاعدة معرفته بنظم الأغذية في بنغلاديش على المستويين القطري والمحلي. وعندما يستخدم **البرنامج** قاعدة معارفه الموسعة، سيكون في وضع أفضل للقيام بدور في الدعوة لقضايا الفقراء، **والبرنامج** يساعد في ضمان استخدام موارد المعونة الغذائية من جميع المصادر بأكبر قدر من الكفاءة.

بدء التنفيذ

إن تحويل البرنامج الإنمائي الذي ينفذه **برنامج الأغذية العالمي** في بنغلاديش بحيث يتسق مع سياسة **البرنامج** ل تحفيز التنمية ، يحتاج إلى إدارة واعية. فالأنشطة الجارية ستستمر إلى أن يتم تصميم المبادرات الجديدة واختبارها بعناية. كما يحتاج الأمر إلى إقامة شراكات جديدة لتمكين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من الحصول على أفضل تشكيلة من الأغذية والموارد غير الغذائية. وبذلك يصبح من المرجح أن تكون فترة التحويل تدريجية، ولو في البداية على الأقل. وتشير المناقشة المبدئية مع الشركاء إلى أن الموارد الغذائية التي سيقدمها **البرنامج** إلى البرامج الفرعية الثلاثة ستخصص طبقا للأولويات التالية على وجه التقريب

السنة	البرنامج الفرعي	الأغذية المخصصة من البرنامج (في المائة)
٢٠٠١	تنمية المجموعات المتضررة	٥٠
	الأمن الغذائي المتكامل	٢٠
	التنمية الريفية	٣٠
٢٠٠٢	تنمية المجموعات المتضررة	٥٠
	الأمن الغذائي المتكامل	٣٠
	التنمية الريفية	٢٠
٢٠٠٣	تنمية المجموعات المتضررة	٥٠
	الأمن الغذائي المتكامل	٤٠
	التنمية الريفية	١٠
٢٠٠٤	تنمية المجموعات المتضررة	٥٠
	الأمن الغذائي المتكامل	٥٠
	التنمية الريفية	–
٢٠٠٥	تنمية المجموعات المتضررة	٥٠
	الأمن الغذائي المتكامل	٥٠
	التنمية الريفية	–

أهم القضايا والمخاطر

٦٧- من أهم التحديات التي تواجه **البرنامج** الحصول على التزام كامل ودائم من الحكومة بتحويل تركيز المعونة الغذائية إلى الفقراء المزمنين وإلى تحسين الأوضاع التغذوية لهذه المجموعة من السكان. ومازال أغلب سكان بنغلاديش ينظرون إلى تكوين أصول عامة باعتباره أهم أهداف استخدام المعونة الغذائية. ولاشك أن الأمر يحتاج إلى حملة كبيرة لتوعية الجماهير بفائدة استخدام المساعدات الغذائية أيضا كوسيلة لمساعدة أشد الناس فقرا لا على مجرد الحصول على عمل اليوم، وإنما لتكوين أصولهم من أجل الغد أيضا.

٦٨- ومن أهم الملامح الجديدة للتحول نحو تنمية المجتمعات المحلية، زيادة مسؤولية الوحدات الحكومية المحلية (المراكز والأحياء) عن تنفيذ الأنشطة المعانة بالأغذية، وتنسيق الحزم الإنمائية اللازمة لتحقيق نجاح مستمر. وإذا كان هذا المنهج يتفق تماما مع سياسات حكومة بنغلاديش، فليس من الواضح حتى الآن السرعة التي ستسمح بها العملية السياسة بمثل هذا التحول. فالموارد والخبرة الفنية المتاحة على مستوى الحكومات المحلية مازالت حتى الآن محدودة للغاية. ولاشك أن التزام الحكومة الكامل بالمنهج الجديد مسألة حيوية لنجاح هذا المنهج. وسيحتاج الأمر أيضا إلى دعم مالي وفني من الحكومة، وإلى حزم للمساعدات الفنية من وكالات الأمم المتحدة الأخرى (ولاسيما **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**) والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية، للمساعدة في التغلب على هذه المشكلة.

٦٩- سوف يحتاج إدخال الأنشطة الإنمائية القائمة على المجتمعات المحلية إلى موارد كبيرة من موظفي **البرنامج** في المراحل الأولى للتحديد والتصميم والتنمية. وحيث أن ذلك سيساير أنشطة التنمية الجارية، والمساهمة المتزايدة **للبرنامج** في أنشطة النقل والإمدادات، فإن صعوبات تعيين الموظفين قد تصبح مشكلة خطيرة ولابد من التغلب على هذه الصعوبات بإعادة توزيع الموظفين القطريين وتدريبهم، أو بالتعاقد مع خبراء استشاريين لفترات قصيرة.

٧٠- وفي بنغلاديش تتزايد كميات المساعدات الإنمائية من مختلف الجهات المانحة التي تقدم من خلال أنشطة تدعمها المنظمات غير الحكومية. وبشكل عام، فقد استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تواكب هذا التدفق المتزايد، واستطاعت أن تحقق تأثيرا ملحوظا من حيث التحسين المستدام في حياة الفقراء. ورغم ذلك، فلابد من الاهتمام الواعي بقدرة كل منظمة من هذه المنظمات على إدارة الموارد التي تتلقاها بصورة فعالة.

٧١- إن منهج "تحفيز التنمية" يستلزم تشكيلة مثلى من الموارد الغذائية غير الغذائية. وبداية، فإن الموارد غير الغذائية لا تتوافر إلا من شركاء التنمية. وبالتالي فإن المنهج المنتظر لن يعطي ثماره إلا إذا ساند الشركاء من داخل **منظومة الأمم المتحدة** وخارجها مبدأ "تحفيز التنمية" وشاركوا في الأنشطة المقررة، وساعدوا في إقناع الحكومة بتنظيم جزء متزايد من أنشطة معونتها الغذائية بما يتسق وهذه الخطوط. ففي النهاية لابد للحكومة من أن تضاهي موارد المعونة الغذائية الخارجية بميزانيتها، لكي تضمن دعم المواطنين الذين يعانون من سوء التغذية والفقر المزمن بكفاءة وفعالية ليخرجوا من دائرة الفقر التي تحاصرهم.

٧٢- إن التحول نحو دقيق القمح المقوى، يتطلب موافقة الحكومة على إضافة العناصر الغذائية الدقيقة المقترحة. وقد ترددت سلطات بنغلاديش المسؤولة عن سلامة الأغذية في الموافقة على بعض هذه الابتكارات الجديدة، وليس واضحا حتى الآن متى يمكن البدء بهذه البرامج، ومدى السرعة التي ستنتشر بها.